

عقد موبايلي أعمال لخدمات الربط والإنترنت، الشروط والأحكام

1. عام

- 1.1. شركة اتحاد اتصالات، شركة مساهمة سعودية، مقيدة في السجل التجاري بالرقم (1010203896) الصادر في الرياض، ص.ب. 9979، الرياض 11432، المملكة العربية السعودية) يشار إليها هنا بـ«موبايلي» ستزود العميل كما هو محدد أدناه («العميل») بخدمات الإنترنت والربط كما هو مفصل في: أ) نموذج طلب الخدمة الصادر بموجبه («الطلب») وفي: ب) عرض موبايلي المرفق فيه («العرض») ووفقاً لهذه الشروط والأحكام («الأحكام الأساسية») للخدمات التي يشار إليها هنا («الخدمة»).
- 1.2. يشار إلى موبايلي والعميل بموجب هذا العقد بصورة فردية بـ«الطرف» وبصورة جماعية بـ«الأطراف».
- 1.3. تخضع جميع الخدمات وعلقات الطرفين بموجب هذا العقد في جميع الأوقات لأحكام وأنظمة المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال لا الحصر، أنظمة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 1.4. تشكل «الأحكام الأساسية» بما في ذلك أي طلب وعرض موقع بواسطة العميل لخدمة محددة الاتفاقية كاملة والمفاهمة بين الطرفين فيما يتعلق بالخدمة المطلوبة، تشكل «الشروط الأساسية» بالإضافة إلى كل طلب واقتراح موقع بواسطة العميل لخدمة محددة الاتفاقية الكاملة والتفاهم بين الأطراف فيما يتعلق بالخدمة المطلوبة وتلغي ما غيره، وتحل محل أي اتفاقيات سابقة سواء كانت مكتوبة أو شفوية، كما تحل محل أية إقرارات أو ترتيبات أو تفاهمات سابقة بين الطرفين بخصوص الخدمة، ويشار إجمالاً في هذا العقد لكل خدمة طلبها العميل والأحكام الأساسية والطلب والعرض المعنيين بـ«العقد». وفي حال وجود تعارض بين أحكام مستندات العقد فإن الأولوية تكون لـ (1) الأحكام الأساسية (2) العرض (3) الطلب.
- 1.5. يتضمن «الطلب» و«العرض» مواصفات وميزات والتزامات وحالات ورسوم وقيود ومدة الخدمة.
- 1.6. تفصيل بيانات العميل ومعلوماته في «الطلب».
- 1.7. يؤكد الطرفان أنهما لم يعقدا هذا العقد عن طريق / أو اعتماداً على أي بيان أو إ دعاء أو ضمان أو أي تأكيدات أخرى ما عدا تلك المدرجة صراحة بموجب هذا العقد.
- 1.8. الإجراء التصحيحي الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه فيما يتعلق بأي تحريف أو تزوير في البيانات المقدمة هو الإ دعاء بخرق العقد بموجب هذا العقد. وعلى كل حال لا يوجد في هذا البند ما يحد أو يستبعد أي مسؤولية عن الاحتيال أو الغش.
- 1.9. يلتزم العميل ويتقيد ويمتثل بشكل تام لكافة الشروط والأحكام المذكورة في هذا العقد.

2. طلب الخدمة

- 2.1. يعتبر طلب العميل للخدمة سارياً عند توقيع العميل لوثائق العقد («الأحكام الأساسية» بالإضافة إلى «الطلب» و «العرض» للخدمات المطلوبة) التي أعدتها موبايلي. يمكن للعميل إصدار أمر شراء رسمي للعميل («أمر الشراء») للخدمات المطلوبة، وعلى كل حال فإن أي شروط وأحكام متضمنة في أمر الشراء وليست جزء من العقد هي لاغية وباطلة وليس لها أي قيمة.
- 2.2. يوقع العميل على الأحكام الأساسية لمرة واحدة مع أول «طلب» و«عرض». لاحقا لا يلزم من العميل عند طلب أية خدمة التوقيع على الأحكام الأساسية مرة أخرى وبوئع فقط على «الطلب» و«العرض» للخدمات المطلوبة الجديدة وتسري الأحكام الأساسية التي وقّعها العميل مسبقاً على «الطلب» و«العرض» اللاحقين كما لو كان وقّع عليها العميل مرة أخرى مع كل «طلب» و«عرض» لاحق.
- 2.3. لكل خدمة يطلبها العميل بموجب هذا العقد، يقر ويوافق العميل على أن موبايلي قد أجرت دراسة مبدئية للتغطية («الدراسة التمهيديّة») لمواقع العميل («الموقع/المواقع») وأن نتائجه متضمنة في «العرض»، ويقر ويوافق العميل أن الدراسة التمهيديّة لا تعتبر بمثابة إلتزام رسمي لتقديم الخدمات للمواقع المعنية وأن نتائج التغطية النهائية واستقصاء توفر الخدمة («الدراسة التمهيديّة») وتأكيد تقديم الخدمة من موبايلي للعميل ستكون بعد توقيع العميل على وثائق العقد المعنية. قد يكشف الفحص النهائي أنه لا يمكن بالنسبة للشروط التي لم تكن متوقعة في وقت العرض / الطلب تقديم الخدمة إلى موقع معين (أو مواقع) أو أنه يمكن توفيرها بشرط أن يدفع العميل رسوم إضافية. في كلتا الحالتين، يجب على موبايلي إخطار العميل كتابياً بنتائج الدراسة التمهيديّة، وإذا كان من الممكن تقديم الخدمة بشرط دفع رسوم إضافية في غضون ثلاثة (3) أيام عمل وللعامل الحرية إما بتوقيع طلب منقح مع الرسوم الجديدة لتوفير الخدمة أو إخطار موبايلي كتابياً بإلغاء الموقع (أو المواقع) المحددة من الطلب (أو إلغاء الطلب بالكامل حسب الاقتضاء). يعتبر فشل العميل في إخطار موبايلي بقراره في غضون ثلاثة (3) أيام عمل المذكورة أعلاه بمثابة إلغاء للموقع (أو المواقع) أو الطلب المعني (إذا تم إجراء الطلب بالكامل للموقع (المواقع) الملغاة). ويكون إلغاء الموقع (أو المواقع) أو الطلب دون أي مسؤولية على موبايلي عن أي أضرار من أي نوع يتكبدها (أو قد يتكبدها) العميل نتيجة لهذا الإلغاء.
- 2.4. في حال كانت نتائج الدراسة النهائية إيجابية، فإن موبايلي ستمضي قدماً في عملية تركيب وتفعيل الخدمة وستخطر العميل بقبول «الطلب».

3. قبول الخدمة

3.1. على العميل كشرط مسبق لتقديم الخدمة منح موبايلي إمكانية الوصول غير المقيد للمواقع وتأدية كافة التزاماته المنصوص عليها في «العرض» مع بذل العناية الواجبة.

3.2. يجب على موبايلي عند الانتهاء من تركيب الخدمة وتشغيلها إخطار العميل بأن الخدمة جاهزة للاختبار وقبول العميل. ويجب على العميل في غضون (يومين) عمل من تاريخ الإخطار المذكور أعلاه اختبار الخدمة والتوقيع على نموذج اختبار قبول الخدمة (UAT). ما لم تكشف نتائج الاختبار عن أوجه قصور كبيرة تجعل الخدمة لا تعمل على النحو المحدد في العقد. عند اكتشاف الأخطاء الرئيسية المذكورة أعلاه في غضون يوم عمل واحد من تاريخ الاختبار، يجب على العميل إشعار موبايلي كتابيًا عن أوجه القصور الحاصلة أثناء الاختبار بكافة التفاصيل الفنية اللازمة. إذا كان العميل: أ) لم يزود موبايلي بنموذج اختبار قبول الخدمة الموقع خلال (يومين) عمل من تاريخ إشعار موبايلي بأن الخدمة جاهزة للاختبار، أو ب) لم يقدم لموبايلي إخطارًا كتابيًا خلال يوم عمل واحد من تاريخ الاختبار يوضح به أن نتائج الاختبار كشفت أن الخدمة بها عيوب كبيرة مدعومة بالإثبات اللازم، عندئذ فإنه يحق لموبايلي تعليق الخدمة دون أي مسؤولية على موبايلي. إذا استمر العميل بعدم التوقيع على نموذج اختبار قبول الخدمة أو تقديم أسباب وجيهة لعدم التوقيع عليه في غضون شهر واحد من تاريخ إخطار موبايلي للعميل بأن الخدمة جاهزة للاختبار، فيحق لموبايلي قطع الخدمة نهائيًا ويتحمل العميل رسوم جميع تكاليف التركيب بالإضافة إلى رسوم الاشتراك الشهري لمدة شهر واحد فقط كعقوبة.

3.3. عند إشعار العميل لموبايلي خلال الفترة المذكورة أعلاه بأن نتائج الاختبار كشفت أن الخدمة بها عيوب كبيرة مدعومة بالأدلة اللازمة، فيجب على موبايلي تصحيح أي عيوب في الخدمة وتكرار عملية اختبار الخدمة الموضحة أعلاه.

3.4. قد تستغرق إعادة تسعير طلبات تغيير الخدمة المتعلقة بترقية / الرجوع إلى إصدار أقدم مدة 14 يومًا تقويميًا للتنفيذ من تاريخ طلب العميل الرسمي. ويستثنى أي طلب خدمة يتطلب التركيب في الموقع / العمل المدني، في هذه الحالة تُقدم خطة تنفيذ المشروع للعميل بشكل منفصل مع الجداول الزمنية. وعند الانتهاء من طلب التغيير المتعلق بخفض إصدار بترقية وإعادة التسعير، يجب أن تبدأ الفواتير المعدلة للعميل من تاريخ تنفيذ طلب التغيير من موبايلي. عند الانتهاء من طلب التغيير المتعلق بترقية BW، يجب على موبايلي إخطار العميل بأن الخدمة جاهزة للاختبار وقبول العميل. يجب على العميل خلال يومين عمل من تاريخ الإخطار المذكور أعلاه اختبار الخدمة والتوقيع على نموذج اختبار قبول الخدمة (UAT). وتبدأ فورة العميل المعدلة لترقية BW من تاريخ توقيع نموذج اختبار قبول الخدمة. في حالة عدم توقيع العميل على اختبار قبول الخدمة خلال يومين عمل بعد إخطار موبايلي، يحق لموبايلي إعادة الخدمة إلى السعر الأصلي للـ BW قبل طلب التغيير دون أي مسؤولية على موبايلي.

3.5. يجب على العميل إذا وجد أي أخطاء كبيرة أثناء اختبار ترقية BW تزويد موبايلي بإشعار كتابي مع اختبار النقص بتفاصيل كافية خلال يوم عمل واحد من تاريخ الاختبار. ويجب على موبايلي تصحيح أي قصور في الخدمة وتكرار عملية اختبار الخدمة الموضحة أعلاه. تستمر فواتير العميل على BW القديم والسعر كالمعتاد خلال فترة التحذير عن الخلل وإصلاحه.

3.6. سيعتمد نقل الخدمة الحالية إلى موقع جديد على تغطية موبايلي في الموقع الجديد. وقد ينتج عن ذلك رسوم إضافية لمرة واحدة أو رسوم متكررة على العميل. قد يستغرق نقل الخدمة إلى موقع جديد ما يصل إلى شهر واحد في حالة وجود عمل إضافي مطلوب بسبب العمل المدني / التركيب في الموقع، فقد يختلف الجدول الزمني الفعلي. وستستمر خدمة العملاء والفوترة في العمل على الموقع القديم حتى يتم نقل الخدمة بالكامل إلى الموقع الجديد ولن يكون هناك نقل خدمة مسموح به لروابط الاتصال الدولي في البلدان خارج المملكة العربية السعودية.

4. بدء الخدمة ومدتها

4.1. يلتزم العميل بتلقي أي خدمة مزودة من موبايلي بموجب هذا العقد لمدة أدناها إثني عشر (12) شهرًا من تاريخ بدء الخدمة أو الحد الأدنى من مدة الالتزام المنصوص عليها في «الطلب»، أي المدينين أطول («الحد الأدنى من مدة الالتزام»).

4.2. عند انتهاء الحد الأدنى لفترة الالتزام، بالنسبة للخدمة المحلية (تُعرّف الخدمة على أنها «خدمة محلية» إذا كانت جميع مواقع العميل موجودة داخل مناطق المملكة العربية السعودية)، سيتم تجديد الخدمة وتمديدتها تلقائيًا شهريًا بناءً على نفس شروط وأحكام العقد حتى يتم إنهاؤها وفقًا لأحكام العقد. بالنسبة للخدمة الدولية (تُعرف الخدمة على أنها «خدمة دولية» إذا كان أي من مواقع العميل موجودًا خارج أراضي المملكة العربية السعودية)، يجب تجديد الطلب سنويًا (يعتبر كل منها بمثابة فترة التزام لا تقل عن اثني عشر (12) شهرًا) بشرط أن يقدم العميل إخطارًا كتابيًا إلى موبايلي بذلك قبل تسعين (90) يومًا من نهاية فترة الحد الأدنى من الالتزام، وإلا سينتهي الطلب المعني بنهاية الحد الأدنى لفترة الالتزام.

5. السرية

- 5.1. تُعرّف «المعلومات السرية» بأنها أي معلومات من أي نوع وبأي شكل كانت بما في ذلك الرسومات والمواصفات والبيانات والتكاليف والاقتراسات والرسوم البيانية والمخططات والمناقشات وما شابهها والتي يتم توصيلها شفهيًا أو كتابيًا وتتعلق بغرض هذا العقد.
- 5.2. يتعهد الطرفان بالحفاظ على سرية المعلومات وعدم استخدام أي من هذه المعلومات أو إفشاءها أو نقلها كليًا أو جزئيًا إلى أي طرف ثالث باستثناء موظفي موبايلي وممثليها والمهنيين ومستشاريها والشركات التابعة لها أو الوكلاء أو المتعاقدين من الباطن أو حسب ما تقتضيه الضرورة لتنفيذ المشاريع أو وفقًا لما يقتضيه قانون المملكة العربية السعودية قانونيًا أو تنظيميًا ويجب على كلا الطرفين بذل الجهود اللازمة لمنع نشر أو إفشاء أي معلومات سرية تتعلق بهذه الأمور باستثناء ما هو منصوص عليه أعلاه في هذا العقد.
- 5.3. لا تتضمن المعلومات السرية المعلومات التالية:
- 5.3.1. التي تكون أو تصبح جزءًا من النطاق العام دون مخالفة المتلقي لهذا العقد.
- 5.3.2. التي تكون معروفة مسبقاً للمتلقي بشكل واضح دون أي التزام بالسرية.
- 5.3.3. التي طورها المتلقي بشكل مستقل دون الرجوع إلى المعلومات السرية.
- 5.3.4. التي حصل عليها المتلقي من طرف آخر دون التزام بالسرية.
- 5.3.5. التي لا بد من الإفصاح عنها بموجب النظام المطبق.

6. مرافق موبايلي

- 6.1. مرافق موبايلي تعني «أي ممتلكات تملكها موبايلي أو أي ممتلكات مرخصة لها أو مستأجرة من قبلها أو أي من شركاتها التابعة وتستخدم تلك المرافق لتوفير الخدمة في مواقع العميل وتشمل: النهايات الطرفية وغيرها من التجهيزات والقنوات وكابلات الألياف البصرية والأسلاك والخطوط، والمنافذ وأجهزة التوجيه والمحولات ووحدات خدمة البيانات، وأجهزة الاستقبال والإرسال اللاسلكية والكبائن أو الرفوف والغرف الخاصة وما شابه ذلك».
- 6.2. تبقى ملكية كافة مرافق موبايلي ملكاً لموبايلي ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك وتوفر موبايلي تلك المرافق وتقوم بصيانتها لتبقى بحالة جيدة ولتعمل كما ينبغي.
- 6.3. يجب أن تحظى مرافق موبايلي بالرعاية الآمنة لدى العميل في جميع الأوقات ويجب على العميل المحافظة على البيئة المناسبة (كما هو منصوص عليه في «العرض» أو كما توصي به موبايلي من وقت لآخر) لمرافق موبايلي. لا يحق للعميل ولا يسمح له بأن يسمح لأطراف ثالثة بإعادة ترتيب أو فصل أو إزالة أو محاولة إصلاح أو غير ذلك من العبث بأي من مرافق موبايلي دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من موبايلي. ويتحمل العميل مسؤولية الخسائر والأضرار اللاحقة بمرافق موبايلي خلال مدة العقد باستثناء الخسائر والأضرار المتسببة بها موبايلي أو حدث من أحداث القوة القاهرة. ولا تتحمل موبايلي تحت أي ظرف المسؤولية عن الأضرار التي يتكبدها العميل بسبب انقطاع الخدمة بحيث يكون انقطاع الخدمة بسبب فشل العميل بالتقيد بالتزاماته بموجب هذا البند.
- 6.4. يتعين على العميل عند إنهاء الخدمات من موبايلي إعادة أجهزة شبكة موبايلي ومعدات بحالة جيدة. سيدفع العميل التكلفة الكاملة للجهاز / الأجهزة في حالة فقدان أو سرقة أو تلف أي / جميع أجهزة الشبكة ومعدات.
- 6.5. عدم استخدام العميل أي مرفق لأي غرض آخر غير الذي خصصته موبايلي عند توفير ذلك المرفق.
- 6.6. في حال فشل العميل في التقيد بالتزاماته بموجب هذا البند وتسبب هذا الفشل بفقد أو أضرار لمرافق موبايلي، فإنه يجب على العميل تعويض موبايلي عن كامل التكلفة الفعلية لاستعادة أي مرافق لموبايلي تمت سرقتها أو تلفها أو تدميرها أو فقدانها.
- 6.7. يتعهد العميل بالسماح لموبايلي بإزالة مرافق موبايلي من مواقع العميل فوراً بعد انتهاء أو إلغاء العقد أو «الطلب» المعني، أو غير ذلك حسب ما ترى موبايلي بغرض المحافظة على الخدمة أو تحسينها.
- 6.8. موبايلي غير مسؤولة عن تشغيل أو صيانة أي أجهزة أو مرافق متعلقة بالخدمة وخاصة بالعميل. ولا تقدم موبايلي أي تعهد ولا تقبل بأية مسؤولية عن إعداد أو إدارة أو أداء أو غير ذلك من الأمور المتعلقة بأجهزة العميل أو مرافقه.

7. الرسوم والضرائب

- 7.1. يتضمن «الطلب» و/أو «العرض» الرسوم غير المتكررة المطبقة («NRC») والرسوم الشهرية المتكررة («MRC») وأي أتعاب أو رسوم أخرى يجب أن يدفعها العميل لموبايلي مقابل الخدمات المقدمة أدناه (يشار إليها إجمالاً بـ «الرسوم»).
- 7.2. لا تشمل رسوم الخدمة المنصوص عليها في هذا العقد ضريبة القيمة المضافة (VAT) المطبقة على الخدمة والعميل مسؤول كلياً عن دفع قيمة ضريبة القيمة المضافة المطبقة حالياً أو أي ضريبة أخرى يتم تطبيقها في المستقبل على الخدمة حيث سيتم فوترتها وحسابها على العميل بشكل منفصل وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمة.

8. الفواتير والتسديد

- 8.1. يستلم العميل بدءاً من تاريخ بدء الخدمة فاتورة تشمل الرسوم والنفقات المستحقة (كما هو منصوص عليه في «العرض») للفترة التي تبدأ من تاريخ بدء الخدمة إلى اليوم السابع (7) من الشهر التالي مباشرة. ويتم تسليم الفواتير بشكل شهري بالرسوم والنفقات المستحقة (كما هو منصوص عليه في «العرض») لكل شهر لاحق.
- 8.2. تصبح جميع الفواتير مستحقة السداد بعد ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الفاتورة ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك في «الطلب» وتكون كافة المدفوعات بالريال السعودي.
- 8.3. إذا لم يدفع العميل المبالغ غير المتنازع عليها خلال الثلاثين (30) يوماً المذكورة أعلاه دون المساس بحقوق موبايلي الأخرى حسب العقد، أو المسؤولية التقصيرية أو النظام، فإن موبايلي تملك الحق في إيقاف الخدمة دون أي مسؤولية تجاه العميل عن أي أضرار تكبدها نتيجة لذلك الإيقاف وستشعر موبايلي العميل قبل خمسة (5) أيام من إيقاف الخدمة.

9. الفواتير المتنازع عليها

- 9.1. إذا رفض العميل أي جزء من الفاتورة فيجب عليه أن يشعر موبايلي خطياً خلال ستين (60) يوماً من تاريخ الفاتورة للمطالبة التي يدعيها مع إعطاء التفاصيل الكافية عن طبيعة المطالبة، والمبلغ والفواتير موضوع النزاع والمعلومات الضرورية لتحديد الخدمات المتأثرة بالمبلغ المتنازع عليه.
- 9.2. لا يحق للعميل الاعتراض أو طلب تعويض على أي مبالغ مفوترة صادرة ما لم يقدم العميل اعتراض خلال ستين (60) يوماً من تاريخ إصدار الفاتورة.
- 9.3. يلتزم العميل بالاستمرار في دفع المبالغ غير المتنازع عليها بانتظام ولا ينبغي أن تتأثر بأية نزاع.
- 9.4. في حالة حل النزاع لصالح موبايلي فعلى العميل أن يسدد المبلغ المتنازع عليه فوراً أو خلال المدة التي تقررها موبايلي.

10. إنهاء وتعليق الخدمة

- 10.1. يمكن لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإرسال إشعار خطي إلى الطرف الآخر في حالة إفلاس الطرف الآخر أو إذا أصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته أو في حالة طلبه للحماية من دائنيه بموجب أي وضع أو إجراء نظامي، أو سمح بتعيين أمين أو مصفي أو حارس قضائي على أملاكه وأصوله أو حيازتها، أو إذا بدأ بإجراءات تصفيته طوعاً أو بشكل غير طوعي، أو حله أو إقفال أعماله أو إذا توقف عن ممارسة أعماله.
- 10.2. لموبايلي أن تنتهي هذا العقد أو أي «طلب» كلياً أو جزئياً، بأثر فوري بناءً على إشعار خطي للعميل إذا: (أ) فشل العميل في دفع مديونياته أو أي مبالغ غير متنازع عليها مستحقة خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الإشعار بذلك الفشل؛ أو (ب) فشل العميل في تصحيح أي خرق مادي لهذا العقد خلال مدة ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الإشعار بذلك الفشل؛ أو (ج) تم إنهائه لأي سبب من الأسباب ومن دون تدخل المحاكم عن طريق إرسال العميل إشعاراً خطياً لا يقل عن ثلاثين (30) يوماً.
- 10.3. دون الإخلال باستحقاق موبايلي لرسوم الإنهاء المبكر المفصلة في بند 10.4 أدناه، يجوز للعميل إنهاء هذا العقد (أو أي «طلب» بموجبه) لأي سبب من الأسباب عن طريق إرسال إشعار خطي مسبق قبل ثلاثين (30) يوماً إلى موبايلي بالنسبة للخدمات المحلية، وإشعار موبايلي بمدة تسعين (90) يوماً قبل تاريخ الإنهاء بالنسبة للخدمات الدولية المقدمة.
- 10.4. إذا تم إنهاء العقد (أو «الطلب») خلال «الحد الأدنى من مدة الالتزام» لتخلف العميل عن السداد أو لمصلحته، فإنه بالإضافة إلى الرسوم المستحقة للخدمات التي سلمتها موبايلي قبل تاريخ الإنهاء فإن العميل ملزم بدفع: (أ) رسوم الخدمة الغير مسلمة لباقي مدة الحد الأدنى للالتزام من تاريخ الإنهاء (كما لو كانت الخدمات قد تم تسليمها بالكامل)؛ و (ب) أي تكاليف أخرى تكبدها موبايلي نتيجة لذلك الإنهاء («رسوم الإنهاء المبكر»).
- 10.5. في حال طلب العميل إلغاء «الطلب» قبل تاريخ بدء الخدمة فإن العميل يتعهد بدفع مبلغ عشرة آلاف ريال سعودي (10.000 ر.س) غرامة ذلك الإلغاء (وليس كتعويض عن الأضرار التي تكبدها موبايلي نتيجة ذلك الإلغاء) بالإضافة إلى أية تكاليف أشغال حفر وتركيب الألياف البصرية التي تم تكبدها.
- 10.6. يمكن للعميل طلب تعليق الخدمة مؤقتاً طوعاً فقط عند: (أ) تعليق الخدمات المحلية (لا يسمح بأي تعليق على الخدمات الدولية) و (ب) بعد انتهاء الحد الأدنى من مدة الالتزام، (ج) تقديم العميل إشعار خطي لموبايلي قبل ستين (60) يوماً من تاريخ تعليق الخدمة المطلوبة و (د) أن لا تزيد مدة التعليق عن إثني عشر (12) شهراً (هـ) أن لا يتم التعليق خلال ثلاثة (3) شهور من تاريخ انتهاء التعليق السابق، و) موافقة العميل على دفع رسوم متكررة بمقدار عشرة بالمائة (10%) من الرسوم الشهرية المتكررة خلال فترة التعليق.

11. الملكية وحقوق الملكية الفكرية ورخصة البرامج

- 11.1. تبقى كافة حقوق الملكية الفكرية للأجهزة أو البرامج أو المواد التي تزودها موبايلي كجزء من الخدمات بموجب هذا العقد (بما في ذلك مرافق موبايلي) ملكاً لموبايلي أو ملكاً لمرخصيها حسب الاقتضاء.
- 11.2. لا يجوز للعميل الإفصاح عن أو استخدام حقوق الملكية الفكرية التي توفرها موبايلي بموجب هذا العقد لأي غرض من الأغراض عدا تلك المرخص لها في هذا العقد أو غيره من قبل موبايلي.
- 11.3. إن أي عنوان بروتوكول إنترنت IP تخصصه موبايلي للعميل هو ملك لموبايلي وحدها في جميع الأوقات ويملك العميل رخصة غير قابلة للتحويل لاستخدام هذه العناوين لمدة هذا العقد. إذا تم إنهاء هذا العقد أو أي «طلب» لأي سبب من الأسباب فإن رخصة العميل لاستخدام عناوين بروتوكول الإنترنت IP المعنية تنتهي تلقائياً.

12. الإقرارات والضمانات

- 12.1. يضمن كلا الطرفين ويقران بأن: (أ) له كامل الحق والسلطة في الدخول في وتنفيذ وتسليم والقيام بالتزاماته بموجب هذا العقد أو أي «طلب»؛ و (ب) حصوله على جميع الموافقات اللازمة والرخص والموافقات الأخرى كما يلزم لأداء التزاماته بموجب هذا العقد وأي طلب للخدمة («الحقوق المطلوبة»); و (ج) أنه سيحافظ على الحقوق المطلوبة وسيمارس على نفقته أي حقوق تجديد بموجبه وسيبذل الجهود التجارية المعقولة للحصول على التمديدات والإضافات والبدائل كما هو لازم لاستمرارية الحقوق المطلوبة خلال مدة العقد أو «الطلب» الساري؛ و (د) يجب عليه الاعتراف والامثال والالتزام بجميع الأنظمة واللوائح المطبقة، على سبيل المثال لا الحصر، أنظمة ولوائح بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- 12.2. جميع الإقرارات والشروط والضمانات وغيرها من الأحكام مستثناة إلى الحد الذي يسمح به النظام سواء كانت صريحة أم ضمنية، بموجب النظام أم غير ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي أحكام ضمنية للشروط أو الجودة أو الأداء أو الملازمة لأغراض الخدمة، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا العقد أو أي «طلب» ساري.
- 12.3. لا تضمن موبايلي خلو الخدمة من الأخطاء أو عملها بشكل غير منقطع.

13. المسؤولية والتعويض

- 13.1. لا تتحمل موبايلي المسؤولية عن أي خسائر في الأرباح أو في الإيرادات أو الشهرة أو في الوفورات المتوقعة أو في العملاء أو في المعلومات أو خسائر أو أضرار بالبرامج أو تداخل الأعمال أو عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو خاص أو تبعية سواء كان نتيجة أو ناجم عن أفعال أو إغفالات أو إهمالات موبايلي أو موظفيها أو وكلائها أو ما إذا كان نتيجة أو ناجم عن الأداء أو عدم الأداء بموجب هذا العقد أو أي «طلب».
- 13.2. لا يشتمل هذا العقد على ما يفسر بأنه يحد من مسؤولية العميل عن:
- 13.3. الإصابة الشخصية أو الوفاة الناجمة عن إهمال العميل أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه من الباطن؛
- 13.3.1. الاحتيال أو التضليل الاحتيالي؛
- 13.3.2. الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد؛
- 13.3.3. أي مسؤولية ناجمة عن انتهاك العميل لحقوق الملكية الفكرية؛
- 13.3.4. أي انتهاك لتعهدات الخصوصية بموجبه؛
- 13.3.5. أو أي مسألة أخرى لا يمكن حصرها أو استثناها بموجب النظام.
- 13.4. تكون مسؤولية موبايلي الكاملة بموجب العقد أو الضرر (بما في ذلك الإهمال والإخلال بالواجب النظامي) أو التضليل أو رد الحقوق أو غير ذلك الناشئ فيما يتعلق بهذا العقد تحت أي ظروف محصورة في: (أ) ، 100 % من قيمة إجمالي المبالغ المستحقة على العميل خلال فترة الإثني عشر (12) شهراً الأولى من مدة العقد فما يخص المطالبات الناشئة في فترة الإثني عشر (12) شهراً الأولى من مدة العقد و(ب) 100 % من قيمة إجمالي المبالغ المدفوعة من قبل العميل خلال فترة الإثني عشر (12) شهراً الأولى من مدة العقد التي تسبق تاريخ نشوء المطالبة مباشرة فما يخص المطالبات الناشئة بعد فترة الإثني عشر (12) شهراً الأولى من مدة العقد.
- 13.5. تمنح موبايلي للعميل الحق في السماح للمستخدم النهائي التابع له بالوصول إلى الخدمة واستخدامها بشرط أن يكون العميل المسؤول الوحيد عن مثل هذا الوصول والاستخدام ويدافع عنه ويعوض ويبرئ موبايلي من جميع الأضرار التي قد تنجم عن ذلك الوصول والاستخدام.

13.6. يعوض العميل موبايلي كلياً عن جميع المسؤوليات والخسائر والأضرار والنفقات والتكاليف (بما في ذلك جميع التكاليف النظامية) أو أية نفقات أخرى ناجمة عن أي مطالبات تم تقديمها ضد موبايلي أو شركاتها أو وكلائها أو منسوبيها أو مقاوليها من الباطن أو مستشاريها بسبب خرق حقوق ملكية فكرية لطرف ثالث ناجم عن أو متعلق باستخدام العميل للخدمات: (أ) لأغراض غير مسموح بها بموجب هذا العقد؛ أو (ب) انتهاكاً للقوانين والأنظمة المطبقة (على سبيل المثال لا الحصر أنظمة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) باستثناء الحد الذي تكون فيه المطالبة ناجمة أو ناشئة عن إهمال أو انتهاك موبايلي أو موظفيها أو مسؤوليها أو ممثليها أو مستشاريها.

14. القوة القاهرة

14.1. لأغراض هذا البند يقصد بمصطلح «القوة القاهرة» حدث: (أ) خارج نطاق السيطرة المعقولة للطرف «الطرف المتضرر»؛ و(ب) لا يمكن للطرف المتضرر علاجه أو تجنبه من خلال أخذ العناية الواجبة، على سبيل المثال لا الحصر، الحروب (المعلنة وغير المعلنة) والحصار والشغب والكوارث الطبيعية كالبرق والزلازل والعواصف والفيضانات والتفجيرات والنيازك أو الكوارث البحرية أو حوادث القطع العرضي لجميع أو أغلبية ألياف الاتصال في القناة أو أي سلطة تمارسها جهات حكومية بشكل نظامي أو أي تغيير في أي نظام مطبق أو العجز أو التأخر في الحصول على الموافقات أو الاعتمادات أو الرخص أو التصاريح أو الصلاحيات الحكومية وغيرها أو انقطاع شبكات الاتصالات أو تدهورها مع استبعاد أي نزاع عمالي خاص أو بموظفي موبايلي أو أي فشل آخر في سلسلة توريد موبايلي يقع في نطاق السيطرة المعقولة لموبايلي.

14.2. لن يكون أي من الطرفين مسؤولاً عن فشله في أداء أي من التزاماته بموجب هذه الاتفاقية إذا كان ذلك الفشل ناتجاً عن «قوة القاهرة». في حالة كان حدوث ظرف من ظروف القوة القاهرة، سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو كان ذا طبيعة دائمة؛ يمنع أو يعيق أياً من الطرفين من تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية لمدة (15) يوماً (باستثناء التزامات العميل المالية في هذا العقد) فيحق للطرف الآخر وبدون أية مسؤولية عليه عن الضرر، أن ينهي الجزء المتضرر بسبب القوة القاهرة من هذا العقد («الطلب») عن طريق إرسال إشعار خطي للطرف الآخر قبل سبعة (7) أيام من الإنهاء. أي تأجيل أو إنهاء كهذا لن يؤثر على حقوق موبايلي من ناحية تسديد قيمة خدمتها التي سبق لها أن وردتها قبل حصول حدث القوة القاهرة.

15. النظام الواجب التطبيق

15.1. يخضع هذا العقد ويفسر من جميع النواحي وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية (على سبيل المثال لا الحصر أنظمة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات).

15.2. يتم الفصل في جميع النزاعات الناشئة عن الاتفاقية أو المتعلقة بها بشكل نهائي في محاكم المملكة العربية السعودية.

16. بنود متنوعة

16.1. لا يحق للعميل التنازل عن أو تكليف أو التعامل بأي شكل من الأشكال بكافة أو جزء من هذا العقد أو حقوقه أو التزاماته بموجب هذا العقد دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من موبايلي. يحق لموبايلي أن تتنازل عن هذا العقد أو أي جزء منه إلى الشركات التابعة لها دون الحاجة إلى الحصول على موافقة خطية مسبقة من العميل.

16.2. لا يحق للطرفين التخلي عن أي حكم ملزم من أحكام هذا العقد باستثناء ما تم تأكيده بشكل صريح كتابياً. علاوة على ذلك، فإن ذلك التخلي يتعلق فقط بالمسألة المعينة أو حالة عدم الامتثال أو الإخلال كما يشار إليه صراحة ولا ينطبق على أي مسألة أو حالة عدم امتثال أو إخلال لاحق أو آخر.

16.3. لا يمكن تعديل أو استكمال هذا العقد أو أي «طلب» إلا بصك كتابي موقع من ممثل مفوض لكلا الطرفين حسب الأصول.

16.4. لا ينشئ هذا العقد أي علاقة شراكة أو مشاريع مشتركة أو توظيف أو إمتياز أو وكالة بين موبايلي والعميل. وليس لموبايلي ولا للعميل الحق في الزام الطرف الآخر أو تحميله بالتزامات نيابة عنه إلا عند الحصول على موافقته الخطية المسبقة. ولا يمنح هذا العقد أي فوائد للطرف الثالث إلا إذا نص صراحة بذلك.

16.5. يجب أن تتوافق كافة الإشعارات بموجب هذا العقد مع أنظمة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وفي حال غيابها أو بحسب ما هو مسموح به بموجبها. تكون الإشعارات بموجب هذا العقد خطية وتسلم شخصياً أو بالفاكس (بتأكيدا بتقرير الإرسال) أو البريد السريع أو البريد الإلكتروني (إذا كان البريد الإلكتروني مزود أدناه) أو عن طريق البريد الممتاز إلى عناوين وممثلي كلا الطرفين المعرفين في «الطلب».

16.6. يلتزم العميل بتحديث معلومات الاتصال المحدثة والخاصة بمفوضيه «الشخص المفوض» في أنظمة موبايلي حيث يتم إرسال فواتير العملاء ورسائل SMS إلى جهات الاتصال المحددة، ويقبل مركز الاتصال المكالمات / رسائل البريد الإلكتروني من الشخص المفوض فقط.

16.7. يلتزم العميل بعدم طلب تغيير الخدمة المقدمة له كخفضها أو تغيير مكان تقديمها قبل انتهاء الحد الأدنى من مدة الالتزام وفي حال احتاج العميل فذلك يخضع لـ«العرض» الجديد للخدمة من موبايلي وقد ينتج عنه تغير في السعر المقدم للعميل. في حال احتاج العميل لذلك التغيير) على سبيل المثال: الفصل أو رفع مستوى الخدمة أو خفضها أو تغيير موقعها (فإنه على الشخص المفوض للعميل إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان: 901@mobyly.com.sa أو الاتصال على 901 عن طريق بريد العميل الإلكتروني أو هاتفه الموجود في أنظمة موبايلي.